

محضر إجتماع لجنة التنمية المستدامة

مع ممثلي برنامج دعم إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني TVET II

الأربعاء الموافق ٩ مايو ٢٠١٨

عقدت لجنة التنمية المستدامة بالجمعية برئاسة الدكتورة / نيفين عبد الخالق إجتماعاً، وذلك في تمام الساعة الثانية من بعد ظهر يوم الأربعاء الموافق ٩ مايو ٢٠١٨، وذلك بحضور الدكتور / ماجد بركات - نائب المدير التنفيذي لبرنامج دعم إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني TVET II، والسيدة / أميرة داوود من ممثلي البرنامج، وحضور عدد من السادة أعضاء لجنة التنمية المستدامة بالجمعية، وذلك بمقر الجمعية بالجيزة، بهدف إستعراض ومناقشة :

” الملامح الرئيسية لبرنامج دعم إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني TVET II ، وأهم القطاعات المستفيدة من البرنامج ”

بدأ اللقاء بكلمات ترحيبية من الدكتورة / نيفين عبد الخالق - رئيس لجنة التنمية المستدامة بالجمعية، بالسادة ممثلي برنامج دعم إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني TVET II، وجميع السادة الحضور من أعضاء اللجنة، مشيرة إلى اللقاء المصغر الذي تم مع ممثلي البرنامج في ١٩ إبريل ٢٠١٨ لبحث سبل مع الجمعية، وقد أكدت سيادتها على أهمية هذا اللقاء للتعرف على أهم الملامح الرئيسية للبرنامج والأنشطة التي يقوم بها ويقدمها في مجال التعليم الفني والتدريب المهني، وأهم القطاعات المستفيدة من البرنامج.

ثم قام السادة ممثلي برنامج دعم إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني TVET II بإلقاء كلمتهم
حيث تم تناول أهم النقاط التالية:

١. تمت الإشارة إلى أن برنامج دعم إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني TVET II، هو مشروع ممول من الحكومة المصرية والإتحاد الأوروبي بهدف تحسين وتطوير نظام التعليم الفني والتدريب المهني في مصر، بما يلبي الإحتياجات الإجتماعية والإقتصادية، وتدريب الشباب بأحدث الطرق بهدف توظيفهم بما يتوافق مع سوق العمل، وإلقاء الضوء على أهمية وحتمية التعليم الفني والتدريب المهني في المجتمع.
٢. تمت الإشارة إلى أن البرنامج يعمل من خلال تبنى ثلاثة محاور أو مستويات رئيسية وهي كالتالي:
 ١. المستوى القومي: وذلك من خلال حوكمة نظام التعليم الفني في مصر وتحسين أسلوب

- إدارته، ٢. المدارس : وذلك من خلال إعادة تأهيل البنية التحتية لمدارس ومعاهد التعليم الفني
٣. التوظيف :من خلال تسهيل الانتقال من المدارس والمعاهد الفنية إلى سوق العمل.
٣. تمت الإشارة إلى وجود لجنة تسيير الأعمال الخاصة بالبرنامج، والتي تتكون من ممثلي الوزارات المعنية الشركاء في البرنامج وهي (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، وزارة التعليم العالي، وزارة السياحة، وزارة التجارة والصناعة)، حيث تقوم اللجنة بتقديم الإرشادات، بينما تقوم مجموعات العمل الثانوية للبرنامج (والتي تتكون من المتخصصين في قطاع التعليم الفني) بوضع ومراجعة الخطط التنفيذية.
٤. تم التأكيد على أنه يتم التركيز لتوفير عنصر الإستدامة للبرنامج، بحيث يتم إنشاء خطة واضحة يمكن تنفيذها وإنتهاجها فيما يخص التعليم الفني والتدريب المهني بعد إنتهاء مدة البرنامج بحلول عام ٢٠٢١، إضافة إلى ضرورة توفير عنصر الإستدامة أيضاً لمراكز التدريب المهني، حتى تستطيع مواصلة الهدف من إنشائها، ولكن يعتمد ذلك بشكل كبير على مشاركة مجتمع الأعمال في إنشائها، وخاصة أن مثل هذه المراكز سوف يكون لها مردود إيجابي على مجتمع الأعمال لما ستقدمه لهم من عمالة فنية مدربة ومؤهلة لسوق العمل، والتي تضمن جودة الإنتاجية.
٥. كما تم التأكيد بأن ممثلي برنامج دعم إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني TVET II، يعملون دائماً على إستطلاع رأي القطاع الخاص بشأن مقترحاتهم حول أهم الأنشطة المطلوبة من البرنامج والمنتظر إستفادة القطاع الخاص منها، مثل التعاون في تدريب العمالة الفنية، تقديم العمالة المدربة للعمل بمنظمات الشركاء من ممثلي القطاع الخاص، القيام بإستطلاع الرأي حول مدى الإستفادة من العمالة المدربة وأوجه التحسين المستمر لوسائل التدريب المهني.

ثم تم فتح باب المناقشة، حيث تم تناول النقاط الهامة التالية:

١. تمت الإشارة إلى أن ركود قطاع السياحة في مصر خلال الفترات الأخيرة، قد أدى إلى هروب العمالة المدربة وهجرتها إلى خارج البلاد، مما أدى إلى النقص الشديد في العمالة المؤهلة للعمل بالقطاع وهو الأمر الذي يسهم بشكل مستمر في تدهور وتدني مستوى الخدمات السياحية المقدمة في مصر، فقد أصبحت نسبة الإشغال في معظم الفنادق والمنتجعات السياحية لا تتعدى ٢٠٪، وهو ما يؤكد على ضرورة الإهتمام بتدريب وتأهيل العمالة السياحية والفندقية، وهنا تم التأكيد من قبل ممثلي البرنامج بأنه يتم بالفعل التركيز على العمالة الفندقية حيث تم إنشاء حوالي ٤٥٠٠٠ مدرسة على مستوى كافة محافظات الجمهورية.

٢. تم التأكيد على ضرورة وجود تواصل دائم بين مراكز تدريب العمالة الفنية ومؤسسات وشركات القطاع الخاص التي تحتاج لتلك العمالة المدربة والمؤهلة، والمتابعة مع أصحاب الفنادق من خلال بروتوكولات تعاون مشتركة مع البرنامج لتوظيف العمالة المدربة.
٣. تم التأكيد على ضرورة قيام ممثلي البرنامج بتكثيف جهود التسويق له من خلال الإجماع بكافة ممثلي القطاع الخاص في مصر من أصحاب المصانع والمزارع والفنادق والمنتجعات السياحية، للتعرف بشكل أكبر على ما يحتاجه القطاع الخاص من عمالة، فقد أصبحت بعض المصانع تقوم بشراء الآلات الإلكترونية باهظة الثمن نظراً لعدم وجود عمالة كافية لإنجاز العمل.
٤. تم التأكيد على ضرورة توافر عنصر الإستدامة في مدارس التعليم الفني، وتكثيف وجود المدارس الفنية في المناطق التي تضم عدد من المصانع، ليخدم التعليم الفني في هذه المدارس مجال الصناعات المحيطة بها، وهنا تم التأكيد من قبل ممثلي البرنامج بأنه سيتم تكثيف الدراسات حول التواجد الجغرافي للمدارس الفنية، لدراسة إمكانية تغيير مجال التعليم الفني في كل مدرسة من قطاع إلى قطاع آخر أكثر ملائمة للمنطقة المقام بها المدرسة.
٥. تم التأكيد على ضرورة دراسة مشكلة السكن للعمال الفنية، وخاصة أن هذه المشكلة متواجدة بشكل كبير بالنسبة للعمالة الفنية في قطاع الصناعة، وذلك على عكس العمالة الفنية في قطاع السياحة التي لا تواجه صعوبة في ذلك، لذا فيجب تواجد المدارس الفنية الصناعية بالقرب من مناطق التجمعات الصناعية بحيث يكون سكن العمالة بالقرب من المصانع.
٦. تم التأكيد على أهمية إدخال وي الإحتياجات الخاصة تدريبياً ضمن برامج التعليم الفني والتدريب المهني، بالإضافة على ضرورة القيام ببرامج التوعية للمصانع عن كيفية إدخالهم ضمن منظومة العمل الفني وطرق التعامل معهم.

ثم إنتهى اللقاء حيث قامت الدكتورة / نيفين عبد الخالق - رئيسة لجنة التنمية المستدامة بالجمعية بتقديم الشكر إلى السادة ممثلي برنامج دعم إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني II TVET على الحضور والمشاركة الفعالة.